المجلس المصري للشئون الخارجية
Egyptian Council For Foreign Affairs
ECFA

أوراق المجلس - العدد 33

تأثير المتغيرات العالمية المعاصرة على نظام الأمن الدولى

بقلم
السفير د. منير زهران

أكتوبر 2022

أوراق المجلس - العدد 33

تأثير المتغيرات العالمية المعاصرة على نظام الأمن الدولى *

بقلم

السفير د./ منير زهران

أكتوبر 2022

* نسخة منقَّحة ومزيدة لنص محاضرة ألقاها السفير د./ منير زهران، أمام الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، بتاريخ 22 يونيو 2022.

جميع الآراء الواردة تخص كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلس المصرى للشئون الخارجية

رقم الإيداع بدار الكتب:

المجلس المصري للشئون الخارجية

برج 2 فاخر – أبراج عثمان، كورنيش النيل بالمعادي

تليفون: 6 – 25281091(202)

فاكس: 25281093(202)

البريد الإلكتروني:

info@ecfa-ecfa.egypt@yahoo.com
ecfa.egypt@outlook.com
ecfaegypt@gmail.com
ecfa.egypt.2020@gmail.com

الموقع الإلكتروني:

https://ecfa-egypt.org

فهرس المحتويات

مقدمة 4

أولاً: جائحة الكورونا والنظام الدولى 6

ثانيًا: النظام الدولى والغزو الروسى لأوكرانيا 12

ثالثًا: موقف الدول الكبرى من الأزمة الأوكرانية 15

رابعًا: الاستفزازات الأمريكية للصين 16

خامسًا: معضلة الأمن المائي لمصر 17

سادسًا: هل بإمكان النظام الدولى الراهن المحافظة على السلم والأمن الدوليين؟ 20

المراجع 23

تأثير المتغيرات العالمية المعاصرة على نظام الأمن الدولى

مقدمة:

واجه النظام الدولى الذى نشأ فى نهاية الحرب العالمية الثانية بتأسيس منظمة الأمم المتحدة، تحديات كثيرة، ومنها تقسيم الهند إلى دولتين (أى الهند وباكستان) الذى تمخَّض عن مشكلة كشمير، وتقسيم وحرب فلسطين وإنشاء دولة إسرائيل، ثم الحرب الكورية وحرب فيتنام والعدوان الثلاثى على مصر عام 1956، ثم حرب 1967، والحرب بين الهند والصين، وبين الهند وباكستان، وتقسيم الأخيرة واستقلال بنجلاديش، والحرب بين العراق وإيران، فغزو العراق للكويت عام 1990، ثم الغزو الأمريكى / البريطانى للعراق عام 2003 تحت ذريعة تدمير أسلحة الدمار الشامل فى العراق، ناهيك عن الحروب الأخرى فى مناطق مختلفة من العالم.

ونظراً لتعارض مبادىء الميثاق مع أحكام بعض المواد، وبصفةٍ خاصة الأحكام الواردة فى الفصل الخامس من الميثاق المتعلقة بمجلس الأمن، وإزاء فشل المجلس فى تحمل مسئولياته عن حفظ السلم والأمن الدوليين، فقد اجتمع مجلس الأمن على مستوى القمة فى يناير 1992 مع بداية ولاية د. بطرس بطرس غالى كأمين عام، وتم تكليف الأخير بإعداد تقرير حول كيفية تحقيق السلام فى العالم، وهكذا قدَّم السكرتير العام تقريراً فى يونيو 1992 تحت عنوان "أجندة السلام"، تميز باقتراحين: الأول عن "بناء السلام"، والثانى عن "الدبلوماسية الوقائية". وهكذا وافقت الجمعية العامة فى دورتها الستين عام 2005 على إنشاء لجنة إضافية فى هيكل الأمم المتحدة، وهى لجنة "بناء السلام". وقررت تغيير تسمية لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان، ونقل تبعيته من المجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى الجمعية العامة، مع تخفيض عدد أعضاء المجلس من 53 عضواً إلى 47 عضواً.

ونظراً لقصور الأمم المتحدة فى أداء مهامها بالتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى والوكالات المتخصصة، بالنظر فى ميزانيات الأخيرة وتقديم مقترحاتها قبل اعتماد تلك الميزانيات وفقاً لأحكام المادة السابعة عشر فقرة 3 من الميثاق، فقد تقرَّر إنشاء آلية للتنسيق على مستوى سكرتارية تلك المنظمات تحت رئاسة السكرتير العام للأمم المتحدة وعضوية

رؤساء تلك المنظمات، وهى لجنة التنسيق (Chief Executive Board for Coordination (CEB))، وتتفرَّع منها لجنة فرعية للتنسيق فى مجال الإدارة (HLCM) ولجنة فرعية أخرى للتنسيق فى مجال البرامج (HLCP)، بالإضافة إلى التنسيق فى مجال برامج التنمية (UNDG)، والتى تحوَّلت فيما بعد إلى لجنة التنسيق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (UNSDG). تلك الآلية لا تعفى الدول الأعضاء من الرقابة على الأمم المتحدة والمنظمات الأممية الأخرى؛ حيث إنها سيدة الموقف والآمِر الناهِى، وصاحبة الاختصاص الأصيل فى النظام الدولى، وهو ما يُطلَق عليه (Member driven organizations).

ولم يمنع هذا التطور من وجود أحكام فى الميثاق أصبحت لا تتواكب مع تطورات العصر بعد تصفية الاستعمار، فأصبح هناك فصلان من الميثاق لا يسمح التطور بممارسة أحكامهما، وهما الفصلان الثانى عشر عن "نظام الوصاية"، والثالث عشر عن مجلس الوصاية (Trusteeship Council)، واللذان تجمَّد العمل بهما. هذا بالإضافة إلى المادة 107 من الميثاق المعنية بالدول المعادية فى الحرب العالمية الثانية، والمادة 109 الخاصة بالدعوة لمؤتمر مراجعة الميثاق بعد عشر سنوات من اعتماده (أى عام 1955)، وهو المؤتمر الذى تحول إلى سراب. كما حالت صياغة المادة 108 دون تعديل أحكام الميثاق، فيما عدا زيادة عضوية كلٍ من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى لمواكبة زيادة أعضاء الأمم المتحدة من 51 عضواً عام 1945 إلى 193 عضواً الآن.

ورغم شلل مجلس الأمن فى القيام بمسئولياته فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، فقد قامت الجمعية العامة بمسئولياتها فى حالة الفراغ الذى تركه المجلس نتيجة ممارسة عضو أو أكثر من الأعضاء الدائمين لحق الفيتو، وذلك فى إطار قرار "الاتحاد من أجل السلام" الذى سدَّ فراغاً مرحلياً فيما يتعلق بالنزاعات التى عجز المجلس عن القيام بمسئولياته إزائها، وبصفةٍ خاصة أثناء الحرب الكورية فى بداية خمسينيات القرن الماضى والعدوان الثلاثى على مصر عام 1956، ومؤخراً فى حالتى انتشار وباء الكورونا المستجد Covid-19، والأزمة الأوكرانية كما رأينا. هاتان الأزمتان يهمنا التركيز عليهما، باعتبارهما من أهم تحديات النظام الدولى الراهن.

أمَّا بالنسبة للجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد طوَّرت من مسئولياتها فى إطار الميثاق، بالدعوة لمؤتمرات عالمية لمعالجة العديد من موضوعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وخاصة مؤتمر قمة الأرض فى ريو عام 1992، والمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان فى فيينا عام 1993، ومؤتمر السكان والتنمية فى القاهرة عام 1994، وقمة التنمية الاجتماعية فى كوبنهاجن عام 1995، وقمة المرأة والتنمية فى بيجين عام 1996، وقمة المستوطنات البشرية فى استنبول عام 1997، والقمة العالمية للألفية عام 2000، واعتماد الأهداف الإنمائية للألفية التى جرى تنفيذها خلال 15 سنة حتى عام 2015، واعتماد أهداف التنمية المستدامة عام 2015 لكى تتحقق مع حلول عام 2030، والتى يجرى متابعتها حتى نهاية هذا العِقد من الألفية الثالثة.

ولتحقيق التنسيق والتناغم فيما بين الأمم المتحدة والبرامج والصناديق الأممية فى المجالات الحيوية التى يتداخل فيها الاختصاص، ابتدعت الأمم المتحدة محافل للتنسيق فى مجالات المحيطات والمياه والطاقة، وهى (UN Ocean) و (UN Water) و (UN Energy)، وجميعها تصب ضمن أجندة المجلس الاقتصادى والاجتماعى والجمعية العامة للأمم المتحدة.

أولاً: جائحة الكورونا والنظام الدولى:

انتشر فيروس الكورونا المستجد من مدينة ووهان الصينية إلى دول أخرى فى آسيا ثم أوروبا والولايات المتحدة وكندا، ثم انتقل إلى أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وأصبح المرض وباءً حصد الملايين من الجنس البشرى، وفقاً لما أعلنته منظمة الصحة العالمية، التى عجزت أن تقوم وحدها بمواجهة تحديات انتشار الوباء وإيجاد العلاج المناسب للقضاء عليه وتعبئة الموارد المالية اللازمة لاستنباط التطعيمات الضرورية لمقاومته بالتعاون مع شركات الأدوية العملاقة المنتشرة، خاصة فى الدول المتقدمة، مع ضرورة تضافر المجتمع الدولى، بما فى ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وتوفير التمويل اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية لمواجهة ذلك الوباء من خلال الميزانيات الوطنية والقروض التى يقدمها صندوق النقد الدولى، بالإضافة إلى المساعدات التى تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية.

ومع فشل مجلس الأمن فى التداول حول هذا الوباء، إزاء محاولة الولايات المتحدة استخدام المجلس لإدانة الصين، واتهامها بأنها المسئولة عن انتشار الوباء فى العالم، لم تجد الجمعية العامة مناصًا من التداول حول هذا الوباء، وإصدار التوصيات اللازمة لمواجهته بالتعاون مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة وخاصة منظمة الصحة العالمية. وقد ارتفعت إصابات فيروس الكورونا إلى ما يزيد على 620 مليون إصابة فى مختلف أنحاء العالم، وأكثر الإصابات كانت فى الولايات المتحدة، تليها الهند ففرنسا، وفقاً لإحصاءات "WorldoMeters" فى عام 2022.

وقد حذَّرت الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية من احتمال وفاة مئات الألوف من الأطفال، وما يزيد على 3 مليون نسمة فى الدول الأفريقية وحدها. هذا بالإضافة إلى الانكماش فى الاقتصاد العالمى الناجم عن انتشار ذلك الوباء، ناهيك عن وقوع العشرات من الملايين من البشر فى براثن الفقر المدقع. وفى ظل إغلاق العديد من الأنشطة التجارية والإنتاجية فى مختلف دول العالم، وإجراءات الإغلاق فى مختلف دول العالم بإلزام القوى العاملة فى كثير من الدول إلى ملازمة المنازل لتجنب انتشار الفيروس، توقع صندوق النقد الدولى أن يعانى الاقتصاد العالمى من أشد انكماش منذ الكساد العالمى الكبير فى ثلاثينيات القرن العشرين، وقد قدَّرت الأمم المتحدة عام 2020 خسائر القارة الأفريقية نتيجة انتشار الوباء بمبلغ 29 مليار دولار.

وحريٌ بالذكر أن الاقتصاد الصينى – ثانى أقوى اقتصاد عالمياً – قد انكمش بنسبة 6.8 % فى الفترة من يناير حتى أبريل 2020 مقارنة مع إحصاءات نفس الفترة فى عام 2019، ليسجل الاقتصاد الصينى أول انكماش منذ عام 1992. كما حثَّت الصين البنك الدولى على السماح للدول المقترضة الأشد فقراً بتعليق سداد ديون البنك، فى الوقت الذى تعانى فيه تلك الدول من صعوبات اقتصادية لمعالجة الجائحة، مع أهمية تضافر الجهود الدولية لمواجهة مديونيات الشركاء التجاريين على المستوى الثنائى ومتعدد الأطراف. وقد أوصت مجموعة العشرين فى أبريل 2020 برئاسة السعودية، بتخفيف الدول الدائنة لعبء ديون الدول الأكثر فقراً، ولا نعرف مصير تلك التوصية، ومدى استجابة الدول المتقدمة والدائنة لها.

وكرد فعل على اتهام الرئيس الأمريكى السابق دونالد ترامب وبعض الدول الأوروبية للحكومة الصينية بأنها تستَّرت على خطورة انتشار فيروس الكورونا وعدواه، وتحميلها المسئولية عن انتشار الجائحة، ومطالبتها بدفع تعويضات للدول الأخرى المتضررة، وهو ما أيدته ألمانيا – فقد قرَّرت الصين أن تكون معاملاتها فى الأسواق التجارية والمالية والبورصات بعملتها "اليوان"، وفك ارتباطها بالدولار، وهو ما أيدته أيضاً الدول الأعضاء فى منظمة شنغهاى للتعاون، ومنها روسيا والهند، الأمر الذى انعكس بدوره على قيمة الدولار فى الأسواق الدولية.

وفى تقرير أصدره البنك الآسيوى للتنمية فى منتصف مايو 2020، رُصِدَت الخسائر العالمية جرَّاء انتشار الوباء بنحو 8.8 تريليون دولار، وأن أكثر التوقعات تفاؤلاً تشير إلى أن التدابير المختلفة لاحتواء الفيروس ستؤدى إلى شلل الاقتصاد العالمى، حيث قد تصل خسائر التنمية إلى ما يتراوح بين 6.7 و 9.7 % من الناتج الإجمالى العالمى. وأضاف البنك أن توقعاته بالنسبة للحد الأعلى من الخسائر تفترض استمرار القيود المفروضة على التنقل والشركات لمدة 6 أشهر، وأن تدابير احتواء انتشار الفيروس قد تُسبِّب خسائر اقتصادية تتراوح بين 1.7 إلى 2.6 تريليون دولار فى آسيا عموماً، وما يتراوح بين 1.1 و 1.6 تريليون دولار فى الصين وحدها. يُضاف هذا إلى الإعلان عن انكماش الاقتصاد الأمريكى بنسبة 4.8 % منذ بدء انتشار الفيروس فى الولايات المتحدة عام 2020.

وفى بيانٍ صادر عن الأمم المتحدة فى 23 أبريل 2020، قدّرت المنظمة الدولية أن المهاجرين واللاجئين والنازحين هم الفئات الأكثر تعرضاً لمخاطر وضحايا الوباء، وأن أكثر من 131 دولة أغلقت حدودها كإجراء حمائى للوقاية من انعكاسات الوباء. وقد صرَّح أنطونيو جوتيريش السكرتير العام للأمم المتحدة بأنه فى ظل الاتجاهات الشعبوية والعرقية وتحجيم حقوق الإنسان فى بعض الدول، تم استخدام أزمة وباء الكورونا كذريعة لاتخاذ إجراءات قمعية داخل بعض الدول لتحقيق ذرائع لا علاقة لها بالجائحة، وناشد السكرتير العام حكومات مختلف الدول بالتحلى بالشفافية فى سياساتها المتعلقة بمواجهة آثار ذلك الوباء، مُطالِباً بإعلاء قيم الحريات المدنية، ومحذراً من أن عدم المساواة فيما بين الدول فى مواجهة الأزمة يعوق إجراءات مراعاة الصحة العامة ومكافحة الأوبئة فى العالم، ومنها على نحوٍ خاص جائحة كورونا.

وقد حذر مدير عام منظمة الصحة العالمية من سرعة تخفيف إجراءات الإغلاق التى فرضتها مختلف الدول لمواجهة الوباء، متوقعاً استمرار انتشار الوباء لمدة طويلة، الأمر الذى من شأنه التأثير سلباً على الصحة العامة فى مختلف الدول، بما فى ذلك تداعياته السلبية على رفاهية الجنس البشرى، الأمر الذى يستوجب استمرار الإجراءات الاحترازية وعدم التهاون فى الالتزام بها. ورغم ظهور فيروس الكورونا فى العديد من الدول فى عام 2022، فقد أعلن مدير عام منظمة الصحة العالمية فى سبتمبر 2022 البدء فى انحسار الوباء.

إذن نحن أمام إحدى الأزمات الاقتصادية العالمية التى بدأت منذ ثلاثينيات القرن العشرين، مروراً بالأزمة الاقتصادية التى ضربت النظام المالى الدولى لعام 2008، وتأثير الأزمات الاقتصادية المتوالية على النظام العالمى الليبرالى ومبادىء الديموقراطية والحريات الأساسية. ولقد كان من المتوقع أن تتأثر العلاقات بين الدول بعد وقف الولايات المتحدة فى عهد إدارة الرئيس السابق ترامب لمساهمتها فى منظمة الصحة العالمية، والمُقدَّرة بـ 450 مليون دولار سنوياً، لاتهامها بالتقصير فى مواجهة الوباء وتواطؤها مع الصين فى التغطية على مسئوليتها عن انتشاره، وما ترتب على ذلك من اضطرار عدد من الدول، وخاصة السعودية، وكذا مؤسسة بيل جيتس وشركة تويتر، لتقديم مساهمات بديلة للمنظمة لتعويضها عن تعليق المساهمة الأمريكية، والذى كان موضع انتقاد من السكرتير العام للأمم المتحدة وعدد من الدول الأخرى، لاسيما ألمانيا. وقد قام الرئيس جو بايدن فور توليه مقاليد البيت الأبيض فى يناير 2021 بإلغاء قرار سلفه، لتعود الولايات المتحدة كعضو نشط فى المنظمة، واستأنفت سداد مساهمتها فى ميزانية المنظمة.

وأكدت منظمة الصحة العالمية على الحاجة الملحة للتوصل إلى لقاح مضاد لفيروس الكورونا المستجد بسبب اختراق الفيروس للأنظمة المناعية، بالتوازى مع الإجراءات الاحترازية للوقاية من انتشاره، الأمر الذى استلزم تخصيص ميزانيات متزايدة لتمويل البحث العلمى وأدوات الصحة العامة والتطعيمات، نظراً للدور المحورى الذى تلعبه الأخيرة فى حماية الأرواح لدعم الإجراءات الوطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مختلف الدول، وخاصة الدول النامية. وشددت منظمة الصحة العالمية على مواصلة الحكومات لإجراء التطعيمات بالتوازى

مع الأمراض الأخرى، وضمان الحصول على اللقاحات المضادة لفيروس الكورونا المستجد فى إطار من التعاون الدولى بين الدول الغنية والفقيرة. وبالإضافة إلى ما استوردته مصر من التطعيمات المضادة لكورونا، وبصفةٍ خاصة من الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وقد قامت مصر بإنشاء مصنع لإنتاج اللقاحات والتطعيمات ذات الصلة للاستجابة للاحتياجات المصرية، وللدول الأفريقية التى ترغب فى ذلك، هذا بالإضافة إلى حصولها على قرضٍ طارئ من صندوق النقد الدولى بنحو 3 مليار دولار فى مايو 2020 لمواجهة زيادة أعباء الدولة للتعامل مع وباء كوفيد-19.

وإزاء انتشار فيروس كورونا من الصين إلى كافة دول العالم وتزايد الإصابات والوفيات فى مختلف قاراته، بشكلٍ يهدد بفناء الجنس البشرى منذ استخدام السلاح النووى عام 1945 فى هيروشيما ونجازاكى، فقد حاولت الولايات المتحدة استصدار قرار فى مجلس الأمن لمواجهة الموقف، فاعترضت عليه كلٌ من الصين وروسيا. ويلاحظ أن ضحايا انتشار فيروس كورونا المستجد تعتبر أضعاف ضحايا إلقاء القنبلتين الذريتين على مدينتى هيروشيما وناجازاكى مجتمعتين، حيث بلغ ضحايا قنبلة هيروشيما عام 1945، 140 ألف نسمة، وضحايا ناجازاكى 80 ألف نسمة، بينما أسفر فيروس كورونا المستجد عن ضحايا بالملايين.

وقد أمكن تفعيل دور الجمعية العامة لتعزيز التعاون الدولى (متعدد الأطراف) لمواجهة الوباء باستصدار أكثر من قرار فى هذا المجال: ففى الثانى من أبريل 2020، تم إصدار القرار رقم 74/170، وقد سبقه قرار أول فى 10 أكتوبر 2019، وهما كانا الأساس الذى استندت إليه الجمعية العامة فى اعتماد قرارها رقم A/472/74 الصادر فى 20 أبريل 2020 الذى قدمته المكسيك نيابة عن 179 دولة، منها مصر، وجاءت أهم عناصره فى الآتى:

1- أهمية التعاون الدولى لضمان الحصول على الأدوية والتطعيمات والمستلزمات الطبية لمواجهة الوباء؛

2- التأكيد على حق الجنس البشرى – دون تمييز – فى الاستمتاع بأفضل رعاية صحية، أخذاً بالاعتبار أن الفقراء هم أكثر الناس عرضة للمرض، وهم أكثر البشر تحملاً

لنتائجه وتأثراً به، مما يؤثر على جهود التنمية، وخاصة بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف الثالث؛

3- إبراز الدور الرئيسى للأمم المتحدة فى تنسيق الجهود الدولية للرقابة على والتحكم فى الفيروس وانتشاره، وفى دعم جهود الدول الأعضاء،

4- مراعاة الدور القيادى لمنظمة الصحة العالمية (وهو ما تحفظت عليه الولايات المتحدة بعد اعتماد القرار)، ومطالبة السكرتير العام للأمم المتحدة – بالتنسيق الوثيق مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنها مؤسسات التمويل الدولية، لإنتاج وتعزيز شبكات الإمدادات – على نحو شفاف ومنصف وفعَّال لتوزيع أدوات الوقاية من الوباء وإجراء التحاليل اللازمة للقضاء عليه، بما فى ذلك التطعيمات بهدف إتاحتها لجميع من يحتاج إليها وبصفة خاصة الدول النامية؛

5- تعبئة الموارد لتمويل بحوث التطعيمات والأدوية والتكنولوجيا لدعم التعاون العلمى الدولى اللازم لمواجهة الوباء؛

6- وتعزيز التنسيق مع القطاع الخاص (الشركات) لتنمية وتصنيع وإنتاج وتوزيع الأمصال المضادة للفيروس والمعدات الوقائية والتطعيمات لتحقيق الكفاءة والأمان فى إطار التوازن والإنصاف.

هذا، ولقد ثار التساؤل حول مدى تأثير جائحة الكورونا على وضع النظام الدولى الذى تمخَّض عن الحرب العالمية الثانية عام 1945، لاسيَّما على ضوء الخلافات التى احتدمت بين أعضاء مجلس الأمن الدولى الدائمين، لاسيما بين الولايات المتحدة من ناحية وكلٍ من الصين وروسيا من ناحية أخرى، كما جرى التساؤل عن مدى إمكانية تعديل ذلك النظام وإنشاء نظام آخر جديد يرتكز على المساواة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء مع إلغاء حق الفيتو فى النظام الجديد، وهكذا تتحمَّل الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن المسئولية عن عجز النظام الدولى عن مواجهة انتشار الوباء. وسيجرى الرد على هذا التساؤل لاحقًا فى هذا البحث.

فلقد تصور العديد من المفكرين والباحثين أن النظام الدولى الراهن أصبح عاجزاً عن مواجهة التحديات التى تولَّدت عن هذا الوباء، وأنه لا بد من إصلاح الأسس والقواعد والمبادىء التى يرتكز عليها هذا النظام، وهو الأمر الذى لا يمكن تحقيقه بدون تعديل ميثاق الأمم المتحدة، وإلغاء حق الفيتو فى مجلس الأمن المنصوص عليه فى الفصل الخامس من الميثاق، ولكن يحول بين ذلك أحكام المادتين 108 و109 من الميثاق اللتين تشترطان موافقة أغلبية ثلثى الدول الأعضاء، ومنها الأجهزة التشريعية للدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن.

ثانياً: النظام الدولى والغزو الروسى لأوكرانيا:

بعد تحدى الناتو لروسيا بالتمدد شرقاً منذ سنوات التهدئة "Detente" بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى أوائل سبعينيات القرن العشرين، ثم بعد انهيار الاتحاد السوفيتى عام 1990 فى ظل رئاسة الرئيس يلتسن، وكذا بعد الاحتفال بمرور خمسين عاماً على إنشاء الناتو عام 1999 وزيادة عدد أعضائه إلى ثلاثين عضواً، حصلت روسيا على تعهدات أمريكية بعدم تمدد الحلف شرقاً. إلا أنه بالإغراءات التى قدمها كلٌ من الاتحاد الأوروبى وحلف الناتو لأوكرانيا منذ عام 2014، للانضمام إليهما، طلبت روسيا ضمانات من الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بعدم الاقتراب من الحدود مع روسيا، وهو ما لم تلتزم به الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، وكرد فعل لذلك قامت روسيا بضم شبه جزيرة القرم إليها، وأجرت استفتاءً هناك عام 2014 كانت نتيجته فى صالح روسيا، الأمر الذى أثار حفيظة دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، وصارت هناك ملاسنات إعلامية بين روسيا والدول الأعضاء فى الناتو والاتحاد الأوروبى. وتصاعدت بامتناع الولايات المتحدة عن تقديم التزام مكتوب بعدم نيتها الاقتراب من حدود روسيا.

وفى يوم 24 فبراير 2022، قامت روسيا بغزو أوكرانيا، وهو ما اعتبرته الدول الغربية والأمم المتحدة انتهاكاً لمبادىء الأمم المتحدة التى تمثل النظام الدولى، باعتباره انتهاكاً لسيادة أحد أعضاء المنظمة وسلامته الإقليمية، فقام السكرتير العام للأمم المتحدة يوم 25 فبراير بتعيين ممثل خاص له، يختص بالتعامل مع الأزمة الأوكرانية. هذا فيما قام المدَّعى العام للمحكمة الجنائية الدولية فى 28 فبراير بفتح تحقيق حول جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية

التى تم ارتكابها فى أوكرانيا فى ظل الغزو الروسى لذلك البلد. ولم يتمكَّن مجلس الأمن لدى اجتماعه فى أواخر فبراير 2022 من إصدار قرار حول الغزو الروسى لأوكرانيا، نظراً لممارسة روسيا لحق الفيتو ضد مشروع القرار المقدَّم فى هذا الشأن، مع ملاحظة أن الصين وبعض أعضاء المجلس غير الدائمين فى المجلس صوَّت بالامتناع، مثل حالة الهند والمكسيك. إزاء ذلك، تم إحالة هذا النزاع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى إطار قرار "الاتحاد من أجل السلام"، وقد اعتمدت الجمعية قراراً حول تلك الأزمة يوم 2 مارس 2022، بالإعراب عن الأسف للعدوان الروسى ضد أوكرانيا، وصوَّتت لصالح القرار 142 دولة، من بينها مصر، واعترضت عليه 5 دول، فيما امتنعت عن التصويت 35 دولة، منها الصين والهند.

ومن جانبه، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراراً يوم 4 مارس 2022، يطالب فيه روسيا بالانسحاب الفورى لقواتها العسكرية من أوكرانيا. وفى 16 مارس، أصدرت محكمة العدل الدولية حكماً يطالب روسيا بتعليق عملياتها العسكرية فى أوكرانيا. وبقرارٍ صادر يوم 24 مارس 2022، طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأغلبية 140 صوتاً و5 دول ضد و38 دولة ممتنعة، بحماية المدنيين وأهمية الوصول إليهم فى مناطق النزاع داخل أوكرانيا، منتقداً الانتهاكات الروسية للأوضاع الإنسانية هناك. كما طالب السكرتير العام – بناءً عليه – الأطراف فى النزاع بالتوصل إلى ترتيبات دولية لإيقاف إطلاق النار فى أوكرانيا. كما طالبت الجمعية العامة فى 7 أبريل 2022 بتعليق عضوية روسيا فى مجلس حقوق الإنسان، وحصل القرار على أغلبية الثلثين بتصويت 93 دولة لصالح القرار، مقابل 24 دولة صوتت ضده. وبالإضافة إلى ذلك، قررت الجمعية العامة يوم 26 أبريل مطالبة الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن بإصدار تبرير لممارستها لحق الفيتو ضد أى مشروع قرار يتم عرضه على مجلس الأمن. هذا ويُلاحَظ أن قرار الجمعية العامة المُشَار إليه يُعد توصية غير مُلزِمة.

وفى 6 مايو 2022، أصدر مجلس الأمن بياناً أيَّد بشدة السكرتير العام فى جهوده للتوصل لتسوية سلمية فى أوكرانيا. وفى 12 مايو 2022، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراراً فى جلسة خاصة عن أوكرانيا، طالب فيه بإجراء تحقيق عن الفظائع التى ارتكبتها روسيا فى حربها ضد أوكرانيا. وقد قدَّر مكتب المفوض السامى للاجئين أن حوالى 7.2 مليون نسمة

عبروا حدود أوكرانيا منذ بدء الغزو الروسى، وأن نحو 7 مليون نسمة من السكان قد نزحوا داخل البلاد. وقد تم تقديم مساعدات إنسانية من الأمم المتحدة ووكالاتها لما يزيد على 2 مليون من سكان أوكرانيا، سواء من برنامج الغذاء العالمى أو مفوضية اللاجئين أو منظمة الصحة العالمية التى قدَّمت إمدادات طبية لأوكرانيا تصل إلى 185 طناً.

وقد حذَّرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من احتمالات أن تصيب الصواريخ والمعدات العسكرية الروسية المفاعلات الذرية الأوكرانية. وبالنسبة للأمن الغذائى، فقد حذر الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (IFAD) من اضطراب الإمدادات فى العالم من الحبوب التى تنتجها كلٌ من أوكرانيا وروسيا، وكذا الحال بالنسبة لزيوت الطعام. الأمر الذى يهدد خطوط الإمداد من تلك الصادرات، ويؤثر على الأمن الغذائى لكثير من الدول، ومنها مصر، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار تلك المواد حول العالم، مع معاناة كثير من الدول، ومنها الولايات المتحدة والدول الأوروبية، من غلاء الأسعار والتضخم، وعمَّت المظاهرات كثيراً من الدول، ومنها الدول التى فرضت جزاءات على روسيا، وخاصة بريطانيا.

وفى خطابٍ ألقاه الرئيس بوتين فى الكرملين يوم 30 سبتمبر 2022، أعلن ضم أربع مقاطعات من شرق أوكرانيا إلى روسيا الاتحادية، وهى جمهوريتا دونتسك ولوجانسك الشعبيتان، ومنطقتا خيرسون وزابوروجيا. كما قام بوتين وقادة تلك المناطق بالتوقيع على وثائق انضمامها لروسيا الاتحادية، وهو ما صدَّق عليه البرلمان الروسى فى أوائل أكتوبر 2022، وقد اعترفت المحكمة الدستورية لروسيا بمعاهدات الانضمام استناداً إلى توافقها مع الدستور، كما صدَّق مجلس الدوما على معاهدات الانضمام الأربع.

وقد أدانت الولايات المتحدة ودول حلف الأطلنطى واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا قرار ضم تلك المناطق لروسيا، واعتبرتها انتهاكاً للقانون الدولى ولميثاق للأمم المتحدة. واجتمع مجلس الأمن بناءً على طلب الولايات المتحدة لإدانه ضم تلك المناطق لروسيا، وقد صوَّتت الأخيرة ضد مشروع القرار، فيما امتنع وفدا الصين والهند عن التصويت.

ثالثاً: موقف الدول الكبرى من الأزمة الأوكرانية:

يعتبر المسئول الأول عن أزمة أوكرانيا هو الولايات المتحدة التى لم تقدم الضمانات اللازمة لروسيا حول أمنها، على ضوء احتمالات استخدام أوكرانيا لأراضيها لتهديد أمن واستقرار روسيا، رغم الضمانات التى سبق تقديمها للاتحاد السوفيتى قبل انهياره إزاء توسع حلف الأطلنطى شرقًا. ولا يخفى أن الولايات المتحدة قد قادت حملة ضد روسيا بتعبئة دول الاتحاد الأوروبى وحلف الناتو لتقديم المساعدات العسكرية والإنسانية لأوكرانيا بعد الغزو الروسى لها فى 24 فبراير 2022. ومع ذلك، تدَّعى الولايات المتحدة أنها غير مشتركة فى تلك الحرب، فى الوقت الذى فرضت فيه جزاءات عديدة ضد روسيا، بما فى ذلك الضغط على الدول الأوروبية لعدم استيراد النفط والغاز الروسيين عبر خطوط الأنابيب التى تمر عبر أراضى أوكرانيا، وتقديم مساعدات عسكرية لأوكرانيا زادت عن 16 مليار دولار فى أغسطس 2022.

ومن المفارقات أن تلك الجزاءات التى تم توجيهها ضد روسيا قد أضرَّت أيضاً بالدول التى شاركت فيها، ومنها الولايات المتحدة ذاتها، وكندا، والدول الأوروبية التى كانت تستورد نحو 40 % من الغاز المسال من روسيا، ونحو 27 % من نفطها. وهو الأمر الذى أدى إلى معاناة تلك الدول من التضخم وارتفاع أسعار الطاقة والحبوب والمواد الغذائية. بالإضافة إلى الأضرار التى لحقت بروسيا التى اضطرت إلى مطالبة الدول "غير الصديقة" بسداد قيمة الصادرات الروسية من الغاز والنفط بالروبل. هذا ويُلاحَظ أنه رغم الحصار الذى فرضته الولايات المتحدة وأوروبا على روسيا، فإن صادرات الأخيرة إلى كلٍ من الصين والهند تضاعفت منذ بدء الأزمة الأوكرانية. ويلاحظ أن كلا من الصين والهند امتنعتا عن التصويت في مجلس الأمن والجمعية العامة على مشروعات القرارات التي قدمتها الولايات المتحدة ودول حلف الأطلنطي بادانة ممارسات روسيا في اوكرانيا.

وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على الصين لعدم تقديم دعم عسكرى أو لوجيستى لروسيا، وهو ما أنكرته الصين. ومع ذلك، فقد حاولت واشنطن إثارة ضغوط على بكين بتهديدها فى حالة غزوها لتايوان. كما قامت أيضاً بتشكيل جبهة لمحاولة حصار وردع الصين، ضمَّت كلاً من أستراليا والمملكة المتحدة، فيما عُرِف باتفاق (AUKUS)، إلى جانب جبهة أخرى تضم

كلاً من الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية والهند. هذا بالتوازى مع استمرار إيصال المساعدات الغربية المختلفة لأوكرانيا، بما يؤدى إلى إطالة أمدها، فضلاً عن دور ذلك فى تزايد احتمال اندلاع حرب عالمية ثالثة، والتى يمكن أن تؤدى بدورها إلى انهيار النظام الدولى الراهن، وظهور نظام آخر بقواعد وأسس جديدة، والذى يلزم – إذا نشأ – ألا يتضمَّن مجلس أمن به أعضاء دائمين وغير دائمين، بما يقضى تماماً على حق الفيتو لمنع صدور القرارات للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وذلك تحقيقاً وإعلاءً لقيم الديموقراطية، وإنهاءً لعصر ديكتاتورية الأقلية التى يتسم بها النظام الدولى الحالى.

رابعاً: **الاستفزازات الأمريكية للصين**:

تتصاعد التوترات والصراعات بين الولايات المتحدة والصين منذ سنوات، ولكنها الآن في أشد ذروتها خاصة منذ مجيء الرئيس الأمريكي جو بايدن ومن قبلة الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب، وفي بادئ الأمر كانت الخلافات اقتصادية نظرًا لتنامي الاقتصاد الصيني وعجز الاقتصاد الأمريكي عن مواجهة تنافسية المنتجات الصينية فى الأسواق الدولية وفى السوق الأمريكى نفسه. ولكن تحول الصراع بين الدولتين إلى صراع سياسي عنيف خلال السنوات القليلة الماضية، وخاصة منذ تفشي فيروس كورونا في الصين واتهام الولايات المتحدة الصين بتخليق الفيروس ونشرة في العالم.

وجاءت زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكى نانسي بيلوسي لإقليم تايوان فى 2 أغسطس 2022، ومن بعدها زيارة وفد من الكونجرس الأمريكي في زيارة غير معلنة مسبقًا إلى تايوان، لتضيف بذلك المزيد من الاستفزازات للصين، ولسياسة الصين الواحدة التى من المفترض أن الولايات المتحدة تتمسك بها وفقاً لتصريحات الرئيس بايدن.

وعليه، أطلقت الصين أكبر مناورات عسكرية على الإطلاق حول تايوان، بعد زيارة بيلوسي في وقت سابق من شهر أغسطس الماضي. حيث تنظر بكين إلى الجزيرة المتمتعة بالحكم الذاتي على أنها أراض صينية خارج سيطرتها ويجب لم شملها مع البر الرئيسي للصين. وفى 21 سبتمبر 2022، قال الرئيس الصيني، شي جين بينغ، إن جيش التحرير الشعبي

الصيني "يجب أن يركز على الاستعداد للمشاركة في أعمال قتالية حقيقة." وبحسب تلفزيون الصين المركزي، فقد أرسل مثل هذه التعليمات إلى المشاركين في ندوة الدفاع الوطني والاصلاح العسكري، التي عقدت في بكين، والتى حضرها أعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. كما أوعز الرئيس الصيني بالالتزام الصارم بخطة تحقيق أهداف إصلاح الجيش. وفي وقت سابق، وردا على تصريحات الرئيس الأمريكي جو بايدن حول إمكانية استخدام الجيش الأمريكي لحماية تايوان، أعربت الحكومة الصينية عن استعدادها "لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة" لحماية سيادة دولتها.

خامساً: معضلة الأمن المائي لمصر:

في سياق المخاطر الدولية التي يشهدها العالم اليوم، يلزم الإشارة إلى معضلة الأمن المائي وشح المياه التي أخذت تضرب الكثير من بقاع العالم. وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى معضلة تهديد الأمن المائي على المستوى الإقليمى نتيجة قيام بعض الدول النهرية بإنشاء سدود لتوليد الكهرباء أو لزيادة حصتها من المياه على حساب الدول النهرية الأخرى. وهى أمور لا شك تزداد خطورتها مع الوقت لاسيما فى ظل التغيرات المناخية التى يشهدها العالم مؤخرًا، بما فى ذلك ارتفاع درجات الحرارة. ولا يخفى أن لمسألة السدود تلك سوابق جلية شهدها المراقبون على مدى السنوات، بل والعقود السابقة، والتى من بينها على سبيل المثال السدود التى أقامته تركيا على نهرى دجلة والفرات اللذَيْن يغذيان الأراضى السورية والعراقية بالمياه، حتى انخفض منسوبهما بشدة، بل يكاد يكون وصول المياه إليهما منعدمًا فى العراق، وذات الشيء بالنسبة لنهر الفرات فى سوريا. يُضَاف إلى ذلك مشكلة محاولات إسرائيل لتغيير مسار نهر الأردن.

ومن جانبها، تواجه مصر مشكلة تهديد حصتها من مياه نهر النيل المتفق عليها دوليًا، وهى 55.5 مليار م3 فى السنة، والتى تتعرّض لتهديد نتيجة إقامة إثيوبيا لسد النهضة على النيل الأزرق لدى انحداره من هضبة الحبشة إلى السودان. إذ إن تحويل مياه النيل من قبل دول المنبع في حوض النيل، والتي تتوق لتسخير إمكاناتها للطاقة المائية والزراعة المروية. وبالنظر إلى أن نهر النيل يوفر ما يقرب من 97٪ من مياه مصر، فإن مثل هذا السد يمكن أن

يؤثر على الأمن المائي لمصر بشكل كبير. وفيما يتعلق بسد النهضة الإثيوبى بصفة خاصة، والذى لم يسفر عن وثيقة قانونية ملزمة بشأن إجراءات الملء والتشغيل، نظرًا لعدم تعاون الحكومة الإثيوبية مع جهود مصر والسودان لتحقيق ذلك، فى مقابل تصرفات إثيوبية أحادية لا تراعى حقوق كلٍ من مصر والسودان باعتبارهما دولتى مصب وتعلقان أهمية للحفاظ على تدفق المياه إليهما.

ولقد طرحت مصر قضيتها فى نهاية المطاف، عقب فشل العديد من جولات المفاوضات على مدار العقد الماضى، على مجلس الأمن ليتولى مسئولياته فى هذا الصدد، لكونه مسئولاً عن السلام والأمن الدوليين، نظرًا لأن المياه قضية أمن قومى بالنسبة لمصر. وقد ناقش المجلس بالفعل فى 8 يوليو 2021 مشروع قرار تقدمت به تونس يدعو كلاً من مصر وإثيوبيا والسودان لاستئناف مفاوضاتهم، للتوصل في غضون ستة أشهر، إلى نص اتفاقية ملزمة لملء السد وتشغيله، وأيضاً حث إثيوبيا على الامتناع عن الاستمرار من جانب واحد في ملء خزان سد النهضة. وقد صدر بيان من مجلس الأمن فى منتصف سبتمبر 2021 يطالب فيه الدول الثلاث باستئناف المفاوضات برعاية الاتحاد الأفريقي، إلا أن إثيوبيا لم تتماشى معه، بل أعلن رئيس وزرائها فى 20 فبراير 2022 عن البدء بشكل أحادي في عملية ملء خزان سد النهضة، وذلك بعد سابق الشروع أحادياً في المرحلتين الأولى والثانية من ملء السد، بما يُعَد إمعاناً من الجانب الإثيوبي في خرق التزاماته بمقتضى اتفاق إعلان المبادئ لسنة 2015، المُوقَّع من قِبَل رئيس الوزراء الإثيوبي آنذاك ورئيسَى مصر والسودان، وبما يمثله من تهديد وجودى لأكثر من 250 مليون شخص. ولقد احتجت مصر في 29 يوليو 2022 في مجلس الأمن الدولي على قرار أديس أبابا الأحادى الذى يخرق "الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي على إثيوبيا" بشأن خطط ملء سد النهضة، وذلك بعد ما تلقت القاهرة رسالة من الجانب الإثيوبي يوم 26 يوليو تُفيد بمواصلة إثيوبيا في ملء خزان سد النهضة خلال موسم الفيضان لعام 2022، هذا فى الوقت الذى تنتج فيه أديس أبابا رسميًا الكهرباء من السد منذ شهر فبراير الماضي.

وخير تعبير عن أزمة المياه ومشكلة نقص المياه على الدول المشاطئة لنهر النيل جاء فى بيان وزير الخارجية سامح شكرى أمام الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

يوم 24 سبتمبر 2022، حيث طالب "... بتطبيق قواعد القانون الدولى ذات الصلة بملف سد النهضة، صونًا لمصير وحقوق 250 مليون نسمة من مصر والسودان وإثيوبيا".

هذه المعاناة الإنسانية قد لا تكون بالضرورة بسبب نقص الموارد أو تراجع كمية الأمطار فحسب، ولكنها تعود أساسًا إلى عدم الالتزام بأحكام القانون الدولى ورغبة بعض دول منابع الأنهار فى الاستئثار بالموارد المائية، بما يؤدى إلى حرمان دول الممر والمصب من هطول الأمطار كمنحة ربانية منحها الله للجميع. وقد جاء فى كلمة وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه "يخطىء البعض إذا تصوروا أن التمسك بتطبيق الوسائل السلمية لتسوية المنازعات المائية يأتى من قبيل الضعف، بل أنه يأتى من مكامن قوة وقدرة على صون الحقوق وحفظها من الضياع أو التفريط فيها، وإدراك مسئول للآثار السلبية للصراعات على الشعوب والحكومات".

يُضاف إلى ذلك، التحديات التى تتوقعها التنبؤات عن عملية تغير المناخ العالمية؛ إذ يتفق الخبراء عمومًا على أن منطقة النيل ومصر على وجه الخصوص ستكون من بين المناطق التى ستشهد مزيدًا من الاحترار، بما يؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر والتأثير على الزراعة والموارد المائية في دلتا النيل، التي تضم نحو 40 مليون نسمة وتوفر أكثر من 63٪ من الإنتاج الزراعي في مصر. هذا بجانب المحدودية التى عانت منها التدفقات البيئية للنيل، والتى تساهم في زيادة ملوحة تربة الدلتا، ويجعلها أكثر عرضة لتطفل مياه البحر، مع آثار ضارة على الإنتاجية الزراعية وموارد المياه المحلية.

والواقع أن مسألة ندرة المياه المتزايدة في مصر قد جذبت انتباه مختلف الجهات الفاعلة؛ حيث تحاول الهيئات المعنية تعزيز التعاون على الصعيد الداخلى والخارجى، لترشيد موارد الأمن القومى المائى. ولقد وُضِع فى سبيل ذلك خطة لترشيد استهلاك المياه، وتعظيم الاستفادة من الموارد المائية المتاحة، وذلك فى إطار الجهود التى تبذلها الدولة للحفاظ على مياه الشرب باعتبارها أهم مقومات الحياة. وتضم الخطة عدداً من المحاور، ومنها توفير مصادر بديلة لمياه الشرب، من خلال تحلية مياه البحر في المحافظات الساحلية وإنشاء محطات لاستخراج المياه الجوفية، وإعادة استخدام المياه المُعالجة فى بعض الزراعات، من خلال التوسع في إنشاء

محطات معالجة الصرف الصحي بمحافظات الصعيد ورفع كفاءة محطات المعالجة وتحويلها إلى معالجة ثلاثية، وتقليل الفاقد فى مياه الشرب فى جميع المجالات، من خلال ترشيد استهلاك المياه وتوفير العدادات المنزلية ووضع خطة لتوعية المواطنين بترشيد الاستهلاك.

ولقد شرعت الحكومة المصرية فى هذا الصدد فى تبنِّى تقنيات مبتكرة للري السطحي مثل تسوية الأرض والأنابيب وتبطين الترع والقنوات، بما يحقق القدرة على زيادة كفاءة الري. كما جرى العمل على ضمان تكامل الإجراءات الفنية في قطاع المياه ببرنامج توعية عام موجه من قِبَل "وحدة اتصالات المياه" بوزارة الموارد المائية والري، بما يشجع على ترشيد استخدام المياه في الري والاستخدامات المنزلية.

سادساً: هل بإمكان النظام الدولى الراهن المحافظة على السلم والأمن الدوليين؟

نصَّ ميثاق الأمم المتحدة الذى انبثق عن مؤتمر المفوضين الذى عُقِد فى مدينة سان فرانسيسكو فى أغسطس 1945، فى مادته الأولى على مقاصد الأمم المتحدة. وتضمَّنت المادة الثانية سبعة مبادىء تم انتهاك عددٍ منها فى الميثاق ذاته، وخاصة فى الفصل الخامس المتعلق بمجلس الأمن، وذلك بالنظر إلى انتهاك مبدأ المساواة فى السيادة فيما بين الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، من خلال التفرقة بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين، عبر منح الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن الحق فى استخدام الفيتو ضد أى قرار يحصل على أغلبية 9 أصوات. وهو ما يعتبر انتهاكاً لمبدأ المساواة فيما بين الدول، وانتهاكاً لديموقراطية العلاقات الدولية وديموقراطية اتخاذ القرارات.

ورغم أن الميثاق أفسح المجال لإمكانية تعديله وفقاً للمادتين 108 و109 منه، فقد استحال تعديل الميثاق منذ إنشاء المنظمة لضرورة حصول أى تعديل على أغلبية الثلثين، بما فى ذلك أصوات الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، وتصديق أجهزتها التشريعية على التعديل. وهو ما استحال تطبيقه، لذلك فشلت جميع محاولات إصلاح الأمم المتحدة منذ عام 1945، بما فى ذلك محاولات توسيع عضوية المجلس لتضم دولاً إضافية لا تتمتع بحق الفيتو.

وإذا نظرنا إلى الممارسة الفعلية للتصويت فى مجلس الأمن منذ إنشاء المنظمة، يتبيَّن لنا أن الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن مارست حق الفيتو أكثر من 200 مرة، وكان الاتحاد السوفيتى – الذى تحول إلى الاتحاد الروسى منذ عام 1990 – أكثر عضو دائم بالمجلس مارس ذلك الحق، يليها ثلاثة أعضاء فى حلف الأطلنطى، هى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا على التوالى، هذا فيما كانت الصين أقل استخداماً لذلك الحق؛ حيث مارسته 11 مرة فقط.

وهكذا ظلَّت قضايا السلم والأمن الدوليين مُعلَّقة بدون تسوية عادلة وديموقراطية طوال تاريخ الأمم المتحدة، ومنها خاصة القضية الفلسطينية والنزاع فى الشرق الأوسط؛ حيث تم ممارسة حق الفيتو ضد مشاريع القرارات المتعلقة بها منذ إنشاء المنظمة حتى عيدها الخامس والسبعين 113 مرة. ومع ذلك، وفى كثير من القضايا، تصدر قرارات عن مجلس الأمن بتصويت الـ 15 عضوًا من أعضاء المجلس لصالحها، ولكن يبقى القرار حبراً على الورق، لأن عضواً دائماً أو أكثر من أعضاء المجلس غير راضٍ عن القرار ولا يرغب فى تنفيذه، بممارسة ازدواجية المعايير، لانحيازه مع أو ضد أحد أطراف النزاع، ومثال ذلك موضوع النزاع فى الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية... إلخ.

هذا، ولم يقتصر الأمر على ممارسة الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن لحق الفيتو لوأد أى مشروع قرار فى مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإنما تعدَّى ذلك إلى تهديد كلٍ منهم للسلم والأمن الدوليين فى العالم، باحتفاظ كلٍ منها بترساناتٍ من أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها السلاح النووى. هذا الحق الذى أرادوا به الباطل، استند شرعياً فيما يتعلق بالأسلحة النووية إلى معاهدة منع الانتشار النووى (NPT) المُبرَمَة عام 1968 والتي دخلت حيز النفاذ منذ عام 1970، تلك المعاهدة منحت الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن الحق فى الاحتفاظ بالسلاح النووى – الذى يهدد بفناء الجنس البشرى – إلى أن يتم التوصل إلى نزع السلاح النووى من العالم، وهو ما لم يتحقق حتى الآن، وهو ما شهد عليه فشل عدد من مؤتمرات مراجعة المعاهدة، وآخرها المؤتمر العاشر للمراجعة الذى عُقِد فى نيويورك فى أغسطس 2022.

هذا فيما لم تحقق تلك المعاهدة صفة "العالمية" المنشودة؛ حيث ظلت خارجها إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الديموقراطية – التى انسحبت من المعاهدة، فضلاً عن اتهام إيران بانتهاك أحكام تلك المعاهدة، وانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووى الإيرانى لعام 2015. ورغم التفاوض حول معاهدة لحظر السلاح النووى (TPNW) واعتمادها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2017، ودخولها حيز النفاذ عام 2021، بتوقيع 86 دولة عليها، وتصديق ما يزيد على 60 دولة عليها، فقد قاطعتها الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، وهى الحائزة على السلاح النووى، بل وأعلنت احتفاظها بترساناتها النووية تحت ذريعة الردع وتحقيق أمنها الوطنى، وهو ما تجلَّى مؤخراً أثناء الأزمة الأوكرانية من إعلان حالة التأهب النووى، وتهديد روسيا باستخدام هذا السلاح فى حالة تهديد أمنها الوطنى، بل قامت الدول النووية بممارسة الضغوط على الدول غير النووية لعدم الانضمام لتلك المعاهدة، ومقاطعة مؤتمر الأطراف المتعاقدة الذى استضافته النمسا فيما بين 21 و23 يونيو 2022.

هذا، وبالإشارة إلى قضية الإرهاب، باعتبارها إحدى القضايا التى تؤرق الساحة الدولية فى الوقت الراهن، فإن مجلس الأمن قد حرص على إبداء الاهتمام بضرورة مكافحته، وأصدر فى سبيل ذلك القرار رقم 1540، ويجرى متابعة تنفيذه فى المجلس دوريًا.

المراجع

I- مستندات:

1- ميثاق الأمم المتحدة.

2- الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

3- قرارات ومحاضر اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة – نيويورك.

4- قرارات ومحاضر مجلس الأمن – نيويورك.

5- قرارات ومحاضر اجتماعات مجلس حقوق الإنسان – جنيف.

II- مؤلفات:

1- أحمد أبو الغيط، شهادتى، دار نهضة مصر، 2014.

2- بطرس بطرس غالى، أجندة السلام – الأمم المتحدة، 1992.

3- بطرس بطرس غالى، خمس سنوات فى بيت من زجاج، مركز الأهرام للترجمة، 1999.

4- بطرس بطرس غالى، بدر البدور، دار الشروق، 2005.

5- عمرو موسى، كتابيه، دار الشروق، 2017.

6- منير زهران، "النظام العالمى بعد جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)". فى: أزمة وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية.. مساهمة المجلس المصرى للشئون الخارجية. أكتوبر 2020، ص ص 6- 12.

7- منير زهران، شاهد على الدبلوماسية المصرية فى نصف قرن، دار الشروق، 2021.

8- نبيل فهمى، فى قلب الأحداث، دار الشروق، 2022.

9- الكتاب السنوى للمجلس المصرى للشئون الخارجية.

III- الدوريات والصحف:

1- Foreign Affairs ، نيويورك.

2- Jeane Afrique ، باريس.

3- مجلة الدبلوماسى ، القاهرة.

4- مقالات السفراء والأساتذة الزملاء فى الصحف اليومية المصرية، وخاصة: على الدين هلال – مصطفى الفقى – محمد نصر الدين علام – مراد وهبه – عزت سعد – محمد كمال – جميل مطر – رخا حسن – محمد سلماوى – محمد بدر الدين زايد.